الاستكشاف والإنتاج

رؤية بين الأسباب والنتائج
تطور صناعة البترول المصرية
فى مجال الاستكشاف والإنتاج *

مصر دولة عريقة فى صناعة البترول ولها تجارب رائدة فى العلاقات البترولية الدولية وفى التعاون مع الدول البترولية الأخرى ، وقد حققت مصر التكامل فى صناعة البترول رأسيًا (من البئر وحتى المستهلك) وأفقيًا (بتكوين الأجهزة والخبرات والكوادر فى المجالات المختلفة للصناعة البترولية) ، وسوف نركز على أحد النشاطات الرئيسية فى صناعة البترول ألا وهو نشاط الاستكشاف والإنتاج ، وهذا النشاط له تاريخ فى مصر يرجع إلى النصف الثانى من القرن الماضى حيث حفرت أول بئر استكشافية فى عام ١٨٨٦ ، ولقد تتابعت بعد ذلك مراحل تطور هذا النشاط إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن من رسوخ وازدهار والمتتبع لمراحل هذا التطور ، سوف يدرك بوضوح أنه ما كان يمكن تحقيق ذلك لولا أن توافرت مجموعة من الخصائص والمميزات منها ما هو عام ومنها ما يتعلق بقطاع البترول المصرى بصفه خاصة .

الخصائص والمميزات العامة :

من أهم هذه الخصائص والمميزات :

أولاً : وجود النشاط على أرض مصر الطيبة الطاهرة ذات الحضارة العريقة والمناخ المعتدل على مدار العام ، والموقع الجغرافى الفريد ، فهى ملتقى ثلاث

* بقلم المؤلف – نشر بجريدة الأهرام فى ١٩٩٤/٨/٣٠ .

قارات تتوافر على أرضها البنية الأساسية اللازمة لأى مستثمر مع سهولة الانتقال منها وسهولة الاتصال بالعالم الخارجى فضلاً عن توافر الإقامة والإعاشة والترفيه التى تناسب جميع المستويات والدخول وسط شعب كريم مضياف محب لكل من يعمل على أرضه .

ثانيًا : احترام الحكومة المصرية لتعهداتها والتزاماتها فى الاتفاقيات البترولية فضلاً عن موافقتها على إعفاء ما يستورد من الخارج ، أو يشترى من السوق المحلية لأغراض عمليات الاستكشاف والإنتاج من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات مما يوفر مبالغ لا بأس بها توجه للاستثمار فى النشاط ذاته بما يعود بالخير على مصر فى المدى الطويل .

ثالثًا : ولعل من أهم ما يعنى به أى مستثمر هو توافر الاستقرار الأمنى والسياسى ، وهو متوافر والحمد لله فى مصر فى ظل قيادة سياسية تتمثل فى شخص السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك ، تتمتع بمصداقية واحترام العالم أجمع ، وهذا أمر له آثاره الإيجابية العظيمة ليس فقط فى مجال صناعة البترول ، وإنما فى كل مجالات النشاط الاقتصادى فى مصر .

الخصائص والمميزات الخاصة بقطاع البترول المصرى :

إن قطاع البترول من القطاعات الرائدة فى مصر ، توافرت له مجموعة من الخصائص والمميزات جعلته كذلك ، ومن أهم هذه الخصائص والمميزات :

أولاً : الديناميكية والحركة الدائمة إلى الأمام للتطوير إلى الأفضل وبفضل هذه الخاصية فقد أمكن تغيير نمط العلاقة القانونية بين الدولة والمستثمرين من علاقة بدائية ، تحصل بمقتضاها الحكومة على إتاوة بجانب بعض الضرائب إلى علاقة تقوم على شروط وأحكام متوازنة بين أطراف التعاقد ، تمثلت فى اتفاقيات الالتزام التى أبرمت فى الستينات من هذا القرن على نمط اتفاقيات المشاركة ، ثم تحولت إلى نمط اقتسام الإنتاج بعد حرب أكتوبر المجيدة (مازال هذا النمط ساريًا حتى الآن ، كما تم تحويل معظم اتفاقيات المشاركة التى عقدت فى الستينات إلى النمط الجديد) وبفضل هذه الخاصية أيضًا ، تم إضافه بند الغاز فى الثمانينات مما شجع على البحث عن الغاز واكتشاف مزيد من الاحتياطيات الغازية .

ثانيًا : المرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات العالمية فى صناعة شديدة التعقيد كصناعة البترول ، وبفضل هذه الخاصية أمكن الوقوف فى وجه المنافسة الشديدة التى واجهها قطاع البترول المصرى ، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ،

ودول الكتلة الشرقية وهى دول تتمتع بوجود احتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة فى نفس الوقت ، أى تقل فيها نسبة المخاطرة بدرجة كبيرة .

ومن أهم الإجراءات التى اتخذها القطاع لمواجهة هذه المنافسة ، تخفيض مدة استرداد الشريك الأجنبى للاستثمارات طويلة الأجل إلى خمس سنوات مع زيادة فترات البحث لإتاحة فرصة أكبر للمستثمرين ، كما تم تعديل تسعير بند الغاز بربطه بخام الإشارة المصرى خام خليط خليج السويس ، بدلاً من المازوت وهو ما يتمشى أيضًا مع متطلبات حماية البيئة التى يتجه إليها العالم بشدة اليوم ، كما تم أيضًا قبول البديل الجيولوجى خصوصا فى المناطق النائية لتشجيع المستثمرين على العمل فى هذه المناطق ، وأخيرا تشجيع القطاع الخاص المصرى للدخول فى مجال البحث والاستكشاف مع تقديم كل العون والمساندة له ليكون الاحتياطى الاستراتيجى لمصر فى المستقبل ، ويحل محل الشركات الأجنبية التى تنهى أعمالها فى مصر لسبب أو لآخر ، ولعل المتتبع بنظرة علمية محايدة لهذه المجموعة من السياسات المرنة سوف يرى أنها لا تخدم إلا صالح مصر فى المدى الطويل .

ثالثًا : التعامل مع المستثمرين من خلال فرص متكافئة للجميع ومن خلال المزايدات العالمية حيث يتم الترسية على أفضل العروض المقدمة .

رابعًا : توافر الخبرة المكتسبة والمتراكمة للعاملين فى القطاع عبر العقود الماضية مع استمرار التدريب المكثف لهم جميعًا بما فى ذلك القيادات العليا ، حتى يكونوا قادرين على التعامل مع نظرائهم الأجانب بالإضافة إلى اختيار خبرات قادرة وواعية لشغل المناصب القيادية فى القطاع مما ييسر أسلوب التعامل مع قيادات الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ، وحل أوجه الخلاف بأسلوب علمى ولعلنا لم نسمع على مدى التاريخ الطويل للاستثمار الأجنبى فى نشاط الاستكشاف والإنتاج فى مصر عن وجود خلاف تم حله باللجوء إلى الإجراءات القانونية .

خامسًا : وجود جهاز قوى ممثل فى هيئة البترول هو جهة الاتصال بين المستثمرين من ناحية ، وأجهزة الدولة من ناحية أخرى ، مما ييسر للمستثمرين حل مشاكلهم مع الجهات الحكومية المتعددة دون الحاجة إلى التردد على هذه الجهات فضلاً عن أن هذا الجهاز يقوم بالتنسيق بين الشركات المختلفة بما يكفل استخدام الطاقات المتاحة أفضل استخدام ، وقد أمكن بفضل ذلك تنمية الحقول الصغيرة باستغلال طاقات متاحة لدى شركات أخرى ، وهو ما يحقق مصلحة اقتصادية للجانبين الأجنبى والوطنى ، ويرشد تكاليف الاستكشاف والإنتاج .

سادسًا : تواجد الجانب الوطنى (تسانده قاعدة قوية من المعلومات والبيانات متاحة للجميع) فى جميع مراحل العمل من خلال أجهزة هيئة البترول ولجانها المتخصصة ، التى تتابع العمل بصفة دورية بالإضافة إلى أجهزة الشركات المشتركة التى تمثل العمالة الوطنية فيها العنصر الغالب (٩٨٪) ، وهى كوادر على أعلى مستوى من الخبرة وتمثل ثروة قومية تسهم أيضا فى تنمية الصناعة البترولية فى الدول العربية الشقيقة .

سابعًا : تسهيل إجراءات خروج من يرغب من الشركات فى التخلى عن منطقته ، وإنهاء كافة الإجراءات اللازمة لذلك مع الأجهزة المختصة بالدولة مما يكسبنا احترام الشركات العالمية فنحن نعامل المغادر نفس معاملة القادم ، حتى يعود إلى مصر مرة أخرى وهو ما يحدث فعلا حيث عادت بعض الشركات الكبرى مؤخرًا للعمل فى مصر ومنها شركة موبيل العالمية .

ثامنًا : التواجد المستمر فى الساحة العالمية من خلال وسائل الإعلام والنشر عن المزايدات والذهاب إلى المستثمرين فى عقر دارهم ، لشرح أهداف السياسة البترولية فى مصر وحتى يكون اسم مصر موجودًا فى الساحة العالمية على مدار العام .

وأخيرًا : فإنه ليس هناك أبلغ ولا أصدق من حديث الأرقام من دليل على نجاح سياسات قطاع البترول حيث :

١ - بلغ إجمالى المبالغ التى صرفت فى صورة استثمارات طويلة الأجل بالإضافة إلى تكاليف مرحلة الإنتاج منذ عام ٧٥ وحتى نهاية مارس ٩٤ مبلغا وقدره ١٨,٣ مليار دولار منها ١٥,٧ مليار دولار أنفقت فى مناطق تحققت فيها اكتشافات تجارية وتحولت إلى مناطق منتجة .

٢ - بلغت قيمة الإنتاج من هذه المناطق خلال نفس الفترة مبلغ ٩٥,٣ مليار دولار وقد كان توزيع هذا الإنتاج كما يلى :

(أ) مبلغ ١٣,٣ مليار دولار بنسبة ١٤٪ تمثل قيمة الإنتاج الذى استخدم فى رد مصروفات الشركاء الأجانب ، ومن هذه المصروفات ما يسترد فى نفس السنة التى أنفقت فيها والتى تتمثل فى تكاليف مرحلة الإنتاج (٣٠٪ من جملة المبالغ المنصرفة) ، ومنها ما يسترد على عدد من السنوات يتراوح ما بين ٤ سنوات إلى ١٠ سنوات حسب ظروف كل منطقة والتى تتمثل فى الاستثمارات طويلة الأجل (٧٠٪ من جملة المبالغ المنصرفة) .

(ب) مبلغ ١١,٤ مليار دولار بنسبة ١٢٪ تمثل قيمة ما حصل عليه الشركاء الأجانب من الإنتاج ، مقابل تحملهم مخاطر عمليات البحث كعائد على استثماراتهم ومصروفاتهم التى يستردون معظمها على عدد من السنوات ، كما سلفت الإشارة بدون إضافة أية فوائد حيث لا تسمح شروط الاتفاقيات بذلك .

(جـ) مبلغ ٧٠,٦ مليار دولار بنسبة ٧٤٪ تمثل قيمة نصيب الدولة من الإنتاج ، وهو يمثل النصيب الأكبر ، وقد حصلت عليه الدولة دون أن تتحمل أية مخاطر فى عمليات البحث أو أية أعباء فى تمويل العمليات ، وغنى عن القول أن هذا الإنتاج قد استخدم فى تغطية احتياجات البلاد من الطاقة مع توفير فائض للتصدير ، يسهم بصورة أساسية فى توفير قدر كبير من احتياجات الدولة من النقد الأجنبى .

٣ - بلغت الاحتياطيات الأصلية القابلة للاستخراج والتى تم اكتشافها حتى الآن ما قدره (٩,٤) مليار برميل من الزيت الخام ، والمتبقى منها "٣,٤" مليار برميل بينما بلغت بالنسبة للغاز ما قدره " ٢٥,٨" تريليون قدم مكعب والمتبقى منها "٢١" تريليون قدم مكعب .

٤ - تم حتى ٩٤/٦/٣٠ إبرام عدد ١٩٢ اتفاقية التزام (تتضمن ٤٢ تعديلا على الاتفاقيات الأصلية لمواكبة ظروف السوق) مع شركات عالمية من جنسيات مختلفة تمثل مدارس فنية مختلفة فى طرق البحث والإنتاج .

٥- وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الشركاء الأجانب يلتزمون بتخصيص مبالغ سنوية لتدريب الكوادر المصرية على مختلف أساليب ووسائل الإدارة والإنتاج ، بلغ متوسط المدفوع منها خلال الثلاث سنوات الأخيرة مبلغًا وقدره "٢" مليون دولار سنويًا ، كما يلتزمون أيضًا بدفع مبالغ فى صورة منح توقيع وإنتاج لا تسترد ، بلغ متوسط المدفوع منهم خلال الثلاث سنوات الأخيرة ايضًا مبلغا وقدره (١٢) مليون دولار سنويًا .

ولم يكن كل ذلك ليتحقق ، لو لم يحسن قطاع البترول استغلال الخصائص والمميزات التى أشرنا إليها فيما سبق ، ولو لم يكن جهد العاملين فى القطاع متوقعًا على الفعل وليس رد الفعل ، ولو لم يتميز نمط اتفاقيات الالتزام السائد فى مصر (بما أدخل عليه من تعديلات) بمجموعة من الحقوق والالتزامات ، التى توازن بين أطراف هذه الاتفاقيات دونما إجحاف بطرف على حساب طرف آخر .